مانديلا ومبادئ العدل والمساواة

صلاح الجودر Sh.s.aljowder@gmail.com

رحيل المناضل نيلسون مانديلا قبل أيام قليلة ترك فراغاً كبيراً في الساحة السياسية خاصة بعد رحيل الزعماء المتمسكين بمبادئ العدل والمساواة، فهو الاسم الألمع في القارة الأفريقية والذي ناضل من أجل إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فقد تميز بالنضال السلمي لإقامة مجتمع مدني يحترم حقوق الإنسان.

مانديلا خلال سنواته التي تجاوزت التسعين عاماً قدم تجربة ناجحة للعدالة الانتقالية، حتى بعد خروجه من معتقله بجزيرة روبن، قبالة الشاطئ الجنوبي لكيب تاون تمسك بتلك القيم ولم يحاول محاسبة سجانيه الذين أمضى بين أيديهم قرابة السبع وعشرين سنة، لذا تميز بهدوئه وسكينته وتقديم مصالح وطنه على مصالحه الشخصية أو الحزبية لذا نال في العام 1993 جائزة نوبل للسلام مع الرئيس دوكليرك.

الزعيم الراحل مانديلا كان همه الأول والأخير الفرد والمواطن في مجتمع، لم يكن همه الرئاسة والحكم، فقد أمسك بزمام الحكم خلال الأعوام

(1994–1999م) حينما فاز بالانتخابات الرئاسية، واستطاع أن يضع التشريعات الكفيلة بإنهاء الفصل العنصري من خلال تعزيز الديمقراطية والتعددية والعدالة، بل ومارسها على أرض الواقع حين دعم التعليم والعمل والمشاركة السياسية، ومحاربة الفقر والجوع والجهل، وكان أمام 40 مليون نسمة وهم سكان جنوب أفريقيا يفتقرون إلى الكهرباء والماء والصرف الصحي والتعليم والصحة، قابل تلك الملفات المتراكمة رغم كبر سنة، واستطاع أن يعالج الكثير منها.

مانديلا مع نهاية فترة رئاسته أستطاع أن يقيم الكثير من المشاريع التنموية، وعزز أجواء الحرية بعد أن تجاوز سنوات القهر والظلم والاضطهاد التي أمضاها في المعتقل، وأهدى وطنه الحرية الخالية من التميز العنصري لذا قال: (إن الحرية لا تعطى على جرعات، فإما أن يكون المرء حراً أو لا يكون).

لقد غادر مانديلا قصر الرئاسة ولم يلتفت إليها مرة أخرى لأنه يحمل رسالة أخرى لأبناء وطنه، فالرئاسة منعته من التواصل المباشر مع الضعفاء، لذا لم يركن إلى كرسي التقاعد وينزوي في منزله، فقد كان شعلة من نشاط رغم كبر سنه، لذا آثار الخروج والنزول إلى هموم المواطن العادي متبنياً أعمالاً خيرية مثل مكافحة الإيدز وبناء المدارس والمؤسسات وتوفير المنح الدراسية للطلبة وغيرها كثير.

رحيل مانديلا يدق آذان الرؤساء والزعماء والمناضلين للاقتداء بأثره، فرحيله بهذا السجل النضالي الحافل ضد العنصرية لتؤكد على حاجة المجتمع الدولي لمثل تلك الشخصيات، فما هو مشاهد اليوم من زعامات دموية تتلذذ بدماء البشر، ويكفي الفرد اليوم أن يشاهد الدول التي تستخدم الطائرات لقصف شعوبها، واستخدام الكيماوي لإبادة أبناء وطنها، فمانديلا كان الهدف لديه واضحاً جليلاً وهو تعزيز الديمقراطية والتعدد والعادلة بين أبناء شعبه.

إن وقفوا المجتمع الدولي في «حوار المنامة» دقيقة حداداً على روح الزعيم الراحل مانديلاً للأكبر دليل على الخدمات الإنسانية والبشرية التي قدمها ليس لأبناء شعبه فقط، ولكن للقارة الأفريقية والمجتمع الدولي، فقد ضرب مثلاً عالياً في النضال والممارسات السلمية.

من هنا فقد نعاه شعب البحرين بكلمات صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حين قال: إن مانديلا كرس حياته لمبادئ العدل والمساواة، وأن جهوده التي بذلها في سبيل تحقيق الحرية والعدالة ستبقى سيرة و منهجا تتعلم منه الأجيال.

للرجوع للمقالات السابقة

عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية

العمل الخليجي المشترك المستقبلي وأبعاده الثلاثة

أحمد محمد محمود

تنعقد اجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دولة الكويت اليوم في ظل جدل سياسي وسجال اعلامي حول مسألة الانتقال من مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد، وهي الدعوة المباركة التي دعا لها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قبل عامين تقريبا وذلك للارتقاء بمسيرة مجلس التعاون وتعزيز عمله المشترك بشكل تجعله اكثر قدرة على تلبية وتحقيق تطلعات ومتطلبات شعوب دول المجلس في ظل التطور المجتمعي الطبيعي الذي تحقق منذ قيام مجلس التعاون عام 1981م وانعكاسات التطورات الاقليمية والمتغيرات الدولية المتسارعة، والتعاطي مع تداعيات الاحداث التي شهدتها ومازالت تشهدها عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس وليبيا واليمن والعراق وسوريا والتي ادخلتها في دوامة من العنف والفوضى وصلت كما هو الحال في سوريا حالة حرب اهلية بلغ عدد ضحاياها اكثر من مائة الف قتيل اضافة الى آلاف من الجرحى وملايين من المهاجرين والمهجرين والنازحين.

هذا اضافة الى ان قمة دول مجلس التعاون تنعقد هذا العام قبل ان يجف حبر اتفاق جنيف الذي تم التوصل اليه بين ايران والولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية بشأن الملف النووي، والقلق الذي آثاره حول ما سوف يتيحه من دور اقليمي لإيران مقابل التنازلات التي قدمتها في ملفها النووي والتي قد لا تكون كفيلة بمنع ايران على المدى المتوسط او البعيد من الحصول على قدرات نووية عسكرية.

وفي ظل هذا الجدل والسجال، وهذه التطورات الاقليمية المتلاحقة، وما يوازيها من متغيرات دولية متسارعة سواء تم التوافق فيما بين دول مجلس التعاون على الانتقال الى مرحلة الاتحاد التي تتطلع لها شعوب مجلس التعاون ام لا فان عليها العمل بكل حيوية ومرونة نحو حماية نفسها والحفاظ على امنها و استقرارها اعتمادا على امكانياتها ومقدرتها الذاتية واستثمار ذلك في الاتجاه الصحيح، منطلقة في ذلك من ثلاثة مسارات متوازية اولها المسار الوطني الداخلي وذلك ان تقوم كل دولة من دول مجلس التعاون وعلى قدر ما يناسبها، وما تتوافق عليه ارادة شعوبها بأجراء عملية اصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي شاملة تجتمع فيها توجهات انظمة الحكم وارادتها مع ارادة جميع مكونات الوطن بما يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ومشاركة شعبية ايجابية عن طريق تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها في اطر قانونية وتشريعية تراعي التطور والوعي المجتمعي لدى المواطن الخليجي الذي اكتسبه بالعلم والمعرفة وما اتاحه له التطور العلمي التكنولوجي وادوات التواصل الاجتماعي، وبما يحقق رأي عام قادر على التفاعل مع القضايا الداخلية والخارجية، يكون داعم للمواقف الرسمية في التعامل مع التحديات والمتغيرات الاقليمية والدولية المتسارعة.

اما البعد الثاني فيكمن في تعزيز العمل الخليجي المشترك وتأكيد الارادة الصادقة من جميع الدول بسرعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه طيلة السنوات الماضية وتفعيلها، وخاصة تلك المتعلقة بالعمل المشترك، وهي بلا شك قرارات ان طبقت بشكل امين وصادق كفيلة بتحقيق المواطنة الاقتصادية بين الدول الاعضاء وتحقيق الانتقال الى مرحلة متقدمة من مراحل الاتحاد المنشود، هذا اضافة الى المضي قدما نحو تنفيذ المشروعات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون مثل الربط المائي ومشروع السكة الحديد وغيرها من المشاريع الاخرى التي من شأنها ربط دول مجلس التعاون بمصالح واستثمارات اقتصادية مشتركة والجعل منها انجازات ومكتسبات حقيقية المستفيد الاول منها المواطن الخليجي مما يجعله حريصا على الحفاظ عليها وادامتها وتطويرها والدفع نحو تحقيق المزيد منها، اضافة الى تعزيز تعاونها العسكري والامني بالشكل الذي يعظم دورها في تحقيق الامن الاقليمي والاستقرار في المنطقة.

ويكمن البعد الثالث في تعزيز التنسيق والتشاور وبلورة مواقف سياسية موحدة ازاء القضايا الاقليمية والدولية تكون نتاج دراسات فكرية معمقة تقوم بها مراكز دراسات وبحوث استراتيجية خليجية مستقلة يؤسس لها لتكون داعما ومساندا لصانعي ومتخذي القرار في التعامل مع كافة التطورات الاقتصادية العالمية والمتغيرات السياسية المتسارعة وانعكاساتها وتأثيراتها على دول مجلس التعاون، اضافة الى استثمار العلاقات الدولية التي اسستها دول المجلس مع دول العالم سوى كان ذلك عبر العلاقات الثنائية او العلاقات الجماعية التي كونتها عبر الحوارات الاستراتيجية التي تجريها دول مجلس التعاون مع الدول والتجمعات الاقليمية الاخرى بما يحقق لها تحالفات حقيقية متعددة، تقوم على مصالح مشتركة متبادلة وليس تحالفات عاطفية قائمة على علاقات تاريخية ونوايا طيبة ليس لهو مكان في عالم اليوم.

ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان اتجهت نحو ذلك بإرادة جماعية صادقة ستكون قادرة بإذن الله على الانتقال العفوي المتدرج من مرحلة التنسيق والتعاون القائمة حاليا الى مرحلة متقدمة من مراحل الاتحاد المنشود المحقق لتطلعات وآمال هذه الدول وشعوبها المجبولة بفطرتها على الوحدة وجعلها كتلة جيوسياسية واحدة مؤثرة، كما ان ذلك سيمكنها من التفاعل الايجابي مع قضايا محيطها الجغرافي ببعديه العربي والاسلامي، حيث ستسهم دول المجلس مساهمة فاعلة نحو اعادة الامن والاستقرار في العديد من الدول العربية وخاصة تلك الدول التي تشهد ومنذ ثلاثة سنوات صراعات وانقسامات وفوضى من جراء ما سمي بالربيع العربي، بل ستكون نواة لإصلاح النظام والعربي وجعله نظاما قائما على مصالح مشتركة حقيقية يستفيد منها بالدرجة الاولي المواطن العربي ومكتسبات يشهدها حقيقة ساطعة تتمثل في تنمية مستدامة وازدهار اقتصادي ورخاء معيشي، وليس شعارات سياسية رنانة لا تغنيه ولا تسمنه من جوع.

كما ان التزام دول مجلس التعاون بذلك من شأنه تعزيز قدرتها على التعامل مع كافة التحديات الاقليمية وتداعياتها وخاصة كيفية إدارة خلافاتها المتعددة مع ايران من قضية احتلال الجزر الاماراتية الثلاث الى محاولات تدخلها في الشئون الداخلية لمملكة البحرين واليمن وهيمنتها على العراق وتدخلها الفج في الازمة السورية و صولا الى التعامل الفاعل والايجابي مع الملف النووي الايراني في ضوء اتفاق جنيف والحد من آثار ما قد يتيحه لإيران من دور اقليمي على حساب دول مجلس التعاون، هذا اضافة الى ان هذا التوجه والالتزام به سوف يعزز دور المجلس الهام تجاه القضايا العربية والاسلامية التي هي اهم شواغلها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

عبدالله الحويحي

إلى النواب والشورى.. ملاحظات حول قانون مزاولة المهن الهندسية

لقد ترددت خلال الشهر الماضي في الكتابه حول قانون المهن الهندسية بسبب ضعف وفشل هذا القانون الذي مضى على اصداره حوالى 30 عاماً تغيرت خلالها امور كثيرة وهذا القانون مثل الديناصور لا يتغير، ولجنة مزاولة المهن الهندسية التى تطبقه تمارس اسوأدرجات الممارسه في التطبيق بسبب الآليات والاشتراطات التعجيزية الموضوعة منهم في السماح والترخيص لفتح مكاتب استشارية جديدة في مجال الهندسة، وكما هو معلوم ان الدول كلما تقدم مجال التعمير والبناء فيها كلما احتاجت الى قوانين اكثر تطوراً والى مزيد من الخبرات التي تتراكم مع الكوادر الوطنية والتي يجب توظيفها في عملية التطوير تلك، وقد تراكمت خلال السنوات الثلاثين الماضية خبرات وطنية كبيرة للاسف يتم اهدارها بسبب الآليات الكسيحة التي تتبعها لجنة مزاولة المهن الهندسية، ولكن لى الملاحظات التالية:

1–ان السماح للمهندسين العاملين في القطاع الحكومي وذوي الخبرة الجيدة في التعاون او العمل مع المكاتب الهندسية يشكل اضافة الى الخبرات الوطنية للمهندس البحرينى ،كما يشغل تلك الخبرات بشكل افضل، وقد طالبت بذلك منذ عام 1990 في تقرير رفعته الى الادارة بهيئة الكهرباء والماء في ذلك الوقت، ولكن وفقاً لشروط وضوابط تمكنا من الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى المهندسين البحرينيين ودون حدوث تضارب للمصالح.

وبالتالي المطلوب السماح للمهندسين العاملين بالقطاع الحكومي العمل مع المكاتب الهندسية وفق ضوابط محددة لنمنع التضارب وفي نفس الوقت عدم العمل خارج القانون والذى يمارسه البعض حالياً والذى سوف يحسن من خبرة مهندسينا من جانب ويحسن من مستوى دخل المهندس البحريني بسبب تدني مستوى رواتبهم مقارنة بدول الجوار وليحد من عمليات تسرب المهندسيين من القطاع العام الى الخاص.

2– ان الاشتراطات التي تضعها لجنة مزاولة المهن الهندسية لفتح مكاتب استشارية جديدة للمهندس البحريني المتقاعد على سبيل المثال (وانا واحد منهم) تعتبر مجحفة وغير عادلة مقارنة بالتخصصات الاخرى وهادرة لخبرات الكثير من المهندسين البحرينيين الذين تقاعدوا، وبالتالى اشتراط ان يكون هناك مهندسا آخر بخبرة لا تقل عن 10 سنوات ليحصل على مستوى «ب» حسب تصنيفهم بالاضافة الى صاحب الطلب هي عملية تعجيزية يراد من خلالها تضيق الخناق لمصلحة المكاتب الهندسية القائمه حالياً حتى لا تدخل مكاتب جديدة تنافسها ،ولا زلت اذكر المناقشات التي تمت في بداية طرح مشروع قانون مزاولة المهن الهندسيه والذي جاء بمبادرة من جمعية المهندسين عام 1980م حيث طالبت المكاتب الموجودة في ذلك الوقت بالتشدد في الاشتراطات حتى لا تعطي فرصة لفتح مكاتب تنافسهم، وقد نفهم ذلك في البدايات عندما كانت الاعمال محدودة ، ولكن الآن وبعد ان توسعت الاعمال والتخصصات الهندسية وتراكمت الخبرات يصبح مثل هذا الاجراء ظلماً في حق الوطن والمهنة، اعرف خمسة مهندسين متقاعدين تبلغ خبرتهم التراكمية 150 سنة بواقع 30سنة لكل واحد قاعدون دون الاستفادة من خبراتهم بسبب رفض طلباتهم او لعلمهم بالرفض ولم يتقدموا هذه خسارة للوطن بسبب اللوائح العرجاء والمجحفة.

المطلوب من مجلسي النواب والشورى ما دام هذا القانون تحت الدراسة الزام لجنة مزاولة المهن الهندسية بمعاملة المهندس البحريني مثل معاملة الطبيب الاستشاري الذي يحق له فتح عيادة ما دام يملك الدرجة العلمية والخبرة التي تؤهله لذلك دون اية شروط وهو من يقوم بتوظيف المساعدين له وفقاً للمعايير، ولكن اشتراط الترخيص للمهندسين بطريقه مخالفة فيها نوع من التمييز والتعسف والظلم في حق المهندس البحريني الذي يتطلع لخدمة وطنه.

Abdulla_huwaihi@hotmail.com